

Distr.: General  
3 May 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

## تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أنابيس مارين

موجز

في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 20/50، تقدم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس تحديثاً شاملاً للتطورات في مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بيلاروس، يغطي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2022 إلى 31 آذار/مارس 2023. واستناداً إلى المعلومات التي جُمعت وتم التحقق منها، تخلص المقررة الخاصة إلى أن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس استمرت في التدهور. ويولي التقرير اهتماماً خاصاً لتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك الحريات الإعلامية والأكاديمية، وكذلك الحقوق المترابطة المتعلقة بحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات. ويوثق التقرير حملة القمع المستمرة ضد الصحفيين المستقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنقابات العمالية. ويقدم أيضاً تحليلاً للممارسات التشريعية والسياسات القمعية التي أدت إلى القضاء على الحيز المدني في بيلاروس، وأجبرت العديد من البيلاروسيين على العيش في المنفى. وتقدم المقررة الخاصة توصيات للجهات صاحبة المصلحة المعنية لمعالجة حالة حقوق الإنسان المؤسفة في بيلاروس.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

## ألف - موجز

- 1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في عام 2012 بموجب قراره 13/20. وجدّد المجلس هذه الولاية سنوياً وصولاً إلى المرة العاشرة في عام 2022 في دورته العادية الخمسين.
- 2- ويغطي هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 20/50 الفترة من 1 نيسان/أبريل 2022 إلى 31 آذار/مارس 2023. وتعتمد المقررة الخاصة في تحليلها على القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعاهدات والقواعد العرفية.
- 3- وجمعت المقررة الخاصة معلومات مؤكدة تُبين أن حالة حقوق الإنسان غير المستقرة في بيلاروس قد ازدادت تدهوراً. وتأسف لعدم تعاون السلطات مع الولاية وازدائها المستمر للتوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وتأسف أيضاً لأن حكومة بيلاروس، بانسحابها من البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قد تراجعت خطوة إلى الوراء في الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الملزمة المتعلقة بحقوق الإنسان.
- 4- وتكرر المقررة الخاصة الإعراب عن قلقها<sup>(1)</sup> لأن المناخ القمعي في البلد يجبر أعداداً كبيرة من البيلاروسيين على العيش في المنفى. وتشعر بالجزع إزاء خطر انعدام الجنسية بعد إدخال تعديلات دستورية وتشريعية تسمح بتجريد الأشخاص الموجودين في المنفى من الجنسية البيلاروسية بناء على حكم قضائي غيابي بتهم التطرف. ومن ثم، فإنها تحث بيلاروس على تنقيح تشريعاتها، والتصديق على الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية كخطوة أولى نحو التخفيف من هذا الخطر.
- 5- وبالإضافة إلى ذلك، فإن بيلاروس خالفت الاتجاه العالمي نحو التقييد التدريجي للجرائم التي يجوز المعاقبة عليها بالإعدام، كخطوة في اتجاه إلغاء عقوبة الإعدام تماماً. واستعاضت عن ذلك بتوسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام من خلال أحكام تشريعية يثير غموضها واتساعها شواغل عميقة بشأن امتثالها للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- 6- وفي عام 2022، شابت الممارسة القضائية مستويات غير مسبقة من القمع. وبعد حالات احتجاز مطول قبل المحاكمة، صدرت مجموعة من الأحكام الجنائية القاسية ضد أعضاء المعارضة السياسية، ونشطاء المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، وأعضاء النقابات العمالية، والمحامين. ومثل هذه العقوبة على جرائم منصوص عليها في تشريعات البلد، التي لا تمتثل للضمانات والمعايير الملزمة لبيلاروس بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لها أثر مدمر على الحيز المدني.
- 7- واستمرت حملة القمع الواسعة النطاق، التي استهدفت الحيز المدني، للسنة الثالثة على التوالي. وقد أُجبر الحل الجماعي للمنظمات غير الحكومية هذه المنظمات على الانتقال إلى الخارج من أجل مواصلة عملها الحيوي. ولا يجوز لأي مدافع عن حقوق الإنسان العمل بشكل قانوني في البلد؛ نتيجة لإعادة فرض المسؤولية الجنائية عن المشاركة في أنشطة المنظمات غير المسجلة.

(1) انظر A/77/195.

8- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ تدهور حرية التعبير مستوى حرجاً، بسبب القمع الواسع النطاق لوسائل الإعلام غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، والاضطهاد المستمر للصحفيين والمدونين والعاملين في وسائل الإعلام، ولا سيما أولئك الذين يتحدثون عن انتهاكات حقوق الإنسان أو يسلطون الضوء على أوجه القصور الأخرى في الأطر والممارسات القانونية أو السياساتية في بيلاروس. ويساور المقررة الخاصة القلق لأن سلطات بيلاروس تلجأ، تعسفاً، إلى تجريم المنشورات والمواد ووسائل الإعلام والأفراد الذين ينتقدون سياساتها كوسيلة لكبت الأصوات المعارضة من خلال وصمها بالتطرف.

9- ويتضمن التقرير أيضاً توثيقاً للتدابير القمعية الرامية إلى ردع البيلاروسيين عن الإعراب علناً عن مخاوفهم بشأن الهجوم المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا ابتداءً من 24 شباط/فبراير 2022<sup>(2)</sup>، أو اتخاذ موقف مناهض للحرب، بما في ذلك حالات الاعتقال التعسفي المزعوم والحكم بسلب حرية المحتجين السلميين إدارياً أو جنائياً تحت ستار مكافحة التطرف، والإرهاب، وجرائم الكراهية، وحماية الأمن القومي.

10- وكشفت السلطات هجماتها المنهجية على النقابات العمالية المستقلة من خلال تهريب زعمائها وأعضائها واضطهادهم جنائياً. وأودع ما يقرب من 50 ناشطاً وزعيماً من زعماء النقابات العمالية المستقلة خلف القضبان في بيلاروس. وأمرت السلطات بحل النقابات العمالية المستقلة، وحظرت أنشطتها انتقاماً من مشاركتها في الاحتجاجات السلمية والإضرابات القانونية في عام 2020.

11- وفي حين أن الشواغل المتعلقة بتقويض استقلال السلطة القضائية ومكتب المدعي العام كانت قائمة منذ أمد بعيد، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حل نقابة المحامين كمؤسسة حاسمة في إقامة العدل بنزاهة وكفاءة. ونتيجة لمنع المحامين من مزاوله مهنتهم ومضايقتهم على نطاق واسع، أصبح من المستحيل ضمان حق المتهمين في اختيار من يمثلهم قانونياً في القضايا التي تنطوي على حماية حقوق الإنسان أو ما يُسمى القضايا الحساسة.

12- وبالإشارة إلى تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 26/49<sup>(3)</sup>، تؤكد المقررة الخاصة من جديد رأيها الذي مفاده أن حالة حقوق الإنسان تتطلب اهتماماً ورصداً مستمرين. واستناداً إلى المعلومات والنتائج الموحدة المنبثقة عن دراسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، ولا سيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، تأمل المقررة الخاصة أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لحماية الضحايا وتيسير الملاحقة الجنائية للجنة المزعومين على أساس القانون الدولي، بما في ذلك الولاية القضائية العالمية.

13- وتشدد المقررة الخاصة على أهمية تهيئة بيئة آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني، بمن فيهم النشطاء النقابيون والصحفيون والأكاديميون والمحامون وغيرهم من المهنيين المستقلين الذين انتقلوا إلى الخارج فراراً من الاضطهاد، واتخاذ الترتيبات اللازمة لهم لمواصلة أنشطتهم المشروعة أثناء وجودهم في المنفى إلى أن يتمكنوا من العودة إلى بيلاروس بأمان.

(2) قرار الجمعية العامة دإط - 11/1 الفقرة 10.

(3) A/HRC/52/68.

## باء - المنهجية

- 14- حثّ مجلس حقوق الإنسان، في قراره 20/50، سلطات بيلاروس على التعاون مع المقررة الخاصة والسماح لها بدخول البلد دون عوائق. وتأسف المقررة الخاصة لأنها لم تتلق رداً حتى الآن على رسائلها إلى حكومة بيلاروس التي طلبت فيها دخول البلد. وواصلت الحكومة سياستها المتمثلة في عدم الاعتراف بالزيارات الميدانية وعدم السماح بها، ومن ثمّ حرمت نفسها من فرصة التعاون في التصدي للتحديات المحددة في مجال حقوق الإنسان.
- 15- ومنذ عام 2021، تبنت بيلاروس سياسة "الكرسي الفارغ"، وقاطعت جلسات الحوار مع المقررة الخاصة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وتذكّر المقررة الخاصة الحكومة بأن المشاركة في محافل حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، عند النظر إليها على نحو بناء، تُشكّل فرصة لإظهار الإرادة السياسية للوفاء بتعهدات الدولة في مجال حقوق الإنسان. وتأسف لاستمرار عدم تعاون سلطات بيلاروس مع الولاية، وتكرر دعواتها السابقة إلى السلطات لإعادة النظر في موقفها.
- 16- وكما حدث في دورات الإبلاغ السابقة، لم تقدم الحكومة تعقيبات أو تعليقات وقائية على التقرير. ولذلك، لا يمكن أن تنعكس وجهات نظرها فيه. وحللت المقررة الخاصة الردود الكتابية للحكومة على البلاغات التي أرسلت في الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد أصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة 11 بلاغاً، وأدلو ببيانات عامة إضافية بشأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وردّت الحكومة على بلاغين فقط.
- 17- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات التي جمعتها المقررة الخاصة أو أحالها إليها ممثلو المجتمع المدني، والمدافعون عن حقوق الإنسان، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها، من بين آخرين. ووفقاً للممارسة المعتادة، وُجّهت دعوة إلى تقديم مساهمات في كانون الثاني/يناير 2023 لحث أصحاب المصلحة المعنيين على تبادل المعلومات، أو الوثائق، أو البيانات، أو التحليلات المتعلقة بمحتوى هذا التقرير. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للمساهمات القيّمة التي تلقتها<sup>(4)</sup>.
- 18- وفي شباط/فبراير 2023، عقدت المقررة الخاصة المشاورات السنوية في جنيف، حيث تبادلت الآراء مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.
- 19- والتقت أيضاً المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية البيلاروسية في المنفى أو تبادلت معهم الآراء؛ لغرض جمع معلومات مباشرة. والتست الموافقة المستنيرة، عند الاقتضاء، من الضحايا أو أقاربهم على استخدام المواد التي جُمعت. وفي كثير من الحالات، حُجبت أسماء الضحايا والمصادر في هذا التقرير لضمان السرية كتدبير للحماية من الانتقام. ولا يزال الخطر الكبير بالتعرض للأعمال الانتقامية الذي يواجهه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم وأولئك الذين يسعون إلى الدفاع عنهم، بوسائل منها التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، يمثل شاعلاً خطيراً من شواغل حقوق الإنسان.
- 20- وتضطلع المقررة الخاصة بواجباتها امتثالاً لمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان<sup>(5)</sup>، التي تتطلب النزاهة، والاستقلالية، وعدم الانتقائية. وبناء على ذلك، سعت إلى إثبات الحقائق، استناداً إلى معلومات موضوعية وموثوقة صادرة عن مصادر وثيقة الصلة جرى التحقق من صحتها وفق الأصول.

(4) انظر - situation-human-rights  
https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-submissions-2023-reports-special-rapporteur-

(5) قرار مجلس حقوق الإنسان 2/5.

## ثانياً - التعاون مع النظام الدولي لحقوق الإنسان

21- بينما لا تزال بيلاروس طرفاً في سبعة من الصكوك الأساسية التسعة لحقوق الإنسان<sup>(6)</sup>، قررت حكومة بيلاروس في عام 2022 الانسحاب من البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه بيلاروس في 30 كانون الأول/ديسمبر 1992. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لإشراك السلطات في حوار بهدف إعادة النظر في هذا القرار، فقد أُبلغ الأمين العام بهذا الانسحاب في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ودخل الانسحاب حيز النفاذ في 8 شباط/فبراير 2023، مما أعلق سبيلاً حاسماً أمام الأفراد الخاضعين لولاية بيلاروس لمعالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة والتماس الانتصاف. وتدعو المقررة الخاصة المرشحين البيلاروسيين إلى الانضمام من جديد إلى البروتوكول الاختياري دون تأخير.

22- وتلاحظ المقررة الخاصة بأسف أن قرار الانسحاب اتخذ دون التشاور مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من قطاعات المجتمع ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ظل مواطنو بيلاروس يستخدمون آلية الشكاوى المنشأة بموجب البروتوكول الاختياري على نطاق واسع على مدى ثلاثين عاماً منذ أن أصبحت بيلاروس طرفاً فيه. ويتعلق عدد كبير من الشكاوى التي سجلتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ببيلاروس<sup>(7)</sup>. ويشير التراكم الكبير للقضايا المرفوعة ضد بيلاروس إلى العقوبات التي تعترض سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها المواطنون على الصعيد الوطني. ويوضح أيضاً الوعي القانوني الذي يتمتع به المجتمع المدني البيلاروسي، وقدرته على المجابهة الجديرة بالثناء، وثقته في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

23- وتواصل الحكومة سياستها المتمثلة في المشاركة الانتقائية مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ومن بين التسعة المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة الذين وجهت إليهم الدعوة لزيارة بيلاروس<sup>(8)</sup>، لم يُسمح إلا للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين بدخول البلد. وقد سافر إلى بيلاروس في تموز/يوليه 2022 في سياق تقييمه للوضع على الحدود المشتركة مع بولندا<sup>(9)</sup>.

24- وشهد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، بنفسه، خلال زيارته، عدم وجود منظمات تعمل في مجال حقوق المهاجرين داخل بيلاروس<sup>(10)</sup>، ولاحظ أن ذلك يعكس المشكلة المنهجية الكبرى المتعلقة بتقلص الحيز المدني والحد من الرصد والإبلاغ المستقلين عن حالة حقوق الإنسان في البلد.

25- وتشجع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان الحكومة على معالجة النتائج والتوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين عقب زيارته للبلد، ومن بينها التصديق على

(6) لم تصدّق بيلاروس بعد على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

(7) انظر <https://www.ohchr.org/en/treaty-bodies/ccpr/individual-communications>

(8) A/HRC/WG.6/36/BLR/1، الفقرة 22.

(9) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "UN expert praises generosity towards Ukrainian refugees by Poland and urges Belarus and Poland to end pushbacks"، بيان صحفي، 28 تموز/يوليه 2022.

(10) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "Country visits: Special Rapporteur on the human rights of migrants"، بيان بشأن زيارة بولندا وبيلاروس، 12-25 تموز/يوليه 2022. متاح في <https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-migrants/country-visits>.

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتشجّع السلطات على توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والتعاون معهم من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في بيلاروس.

26- وقد تلقت بيلاروس 266 توصية من 92 وفداً خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2020<sup>(11)</sup>. وشجعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في رسالة المتابعة التي أصدرتها<sup>(12)</sup>، حكومة بيلاروس على تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة يعكس التقدم الذي أحرزته<sup>(13)</sup>. وتُذكر المقررة الخاصة الحكومة بأنه يجوز للدول أن تطلب إلى ممثلية الأمم المتحدة على المستوى الوطني أن تساعد في تنفيذ التوصيات<sup>(14)</sup>، بطرق منها التعاون التقني وإرشادات الخبراء بشأن النهوض بإعمال حقوق الإنسان. ولهذا الغرض، تشجع المقررة الخاصة الحكومة على وضع خطة عمل وطنية محدثة لحقوق الإنسان، بالتشاور الوثيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، استناداً إلى التوصيات الواردة من جميع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

27- وبالإضافة إلى ذلك، واصلت بيلاروس سياستها المتمثلة في عدم التعاون مع فريق الفحص التابع لمفوضية حقوق الإنسان<sup>(15)</sup>. وتؤيد المقررة الخاصة النتائج الواردة في تقريره الأخير، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي قد ترقى أيضاً إلى جرائم ضد الإنسانية<sup>(16)</sup>. وستواصل المساعدة في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة والعدالة، وفقاً لولايتها المحددة<sup>(17)</sup>.

28- وتلاحظ المقررة الخاصة أيضاً أن بيلاروس قد انسحبت من اتفاق دولي يضمن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وهو الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس). وظلت الأضواء مُسلطة على بيلاروس منذ عام 2014 بسبب تهريب ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، الذين يتمتعون بالحماية بموجب هذا الصك<sup>(18)</sup>.

## ثالثاً - الإطار القانوني والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان

### ألف - الحق في الجنسية وخطر انعدام الجنسية

29- استمر تآكل ضمانات حقوق الإنسان في بيلاروس من خلال اعتماد أحكام تشريعية تتعارض مع الالتزامات الدولية للبلد في مجال حقوق الإنسان. ففي 5 كانون الثاني/يناير 2023، اعتُمدت تعديلات على القانون رقم Z-136 بشأن الجنسية البيلاروسية. وتسمح أحكام هذا القانون بتجريد البيلاروسيين في

(11) انظر A/HRC/46/5 و <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/by-index>.

(12) انظر <https://www.ohchr.org/sites/default/files/lib-docs/HRBodies/UPR/Documents/Session36/BY/HCLetter-Belarus-EN.pdf>.

(13) قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16، الفقرة 18.

(14) قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، الفقرة 36.

(15) A/HRC/52/68، الفقرة 7.

(16) المرجع نفسه، الفقرة 54.

(17) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 29/52.

(18) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "Belarus: UN experts denounce withdrawal from Aarhus Convention"، بيان صحفي، 10 آب/أغسطس 2022.

الخارج من الجنسية على أساس صدور حكم نهائي عن المحكمة بشأن مشاركة الشخص في أنشطة متطرفة أو إلحاق ضرر جسيم بمصالح بيلاروس، إذا كان هذا الشخص خارج البلد. وقد سبق هذه الخطوة التشريعية استفتاء دستوري أُجري في 27 شباط/فبراير 2022، وطرح إمكانية إسقاط الجنسية<sup>(19)</sup>.

30- وفي رسالة وُجّهت إلى بيلاروس في 23 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعرب ستة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم من احتمال خطر أن تؤدي التعديلات على القانون رقم 136-Z إلى حالات انعدام الجنسية، لا سيما وأن بيلاروس تحظر ازدواج الجنسية<sup>(20)</sup>. ولم يصدّق البلد بعد على الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية. وتُذكر المقررة الخاصة الحكومة بأنها أيدت، خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل، توصية بشأن التصديق على هذين الصكين، وتشجعها على متابعة هذا الالتزام دون مزيد من التأخير.

31- وينص المرسوم رقم 25 المتعلق بالنظر في المعلومات التي يطلبها المواطنون البيلاروسيون في الخارج بشأن الجرائم التي ارتكبوها، الموقع في 6 شباط/فبراير 2023<sup>(21)</sup>، على إنشاء لجنة خاصة لعودة المنفيين. وتضم اللجنة، التي تتألف من 29 عضواً، مسؤولين رفيعي المستوى يرأسون مؤسسات تابعة للدولة يُزعم تورطها في قمع الاحتجاجات السلمية في عام 2020، والأعمال الانتقامية الجماعية المستمرة، ومن بينهم المدعي العام ووزير الداخلية ورؤساء لجنة التحقيق الحكومية ولجنة أمن الدولة<sup>(22)</sup>. ويجب على المواطنين البيلاروسيين الراغبين في العودة تقديم معلومات عن مكان إقامتهم الحالي، وتوضيح سبب مغادرتهم البلد، والتوبة، والموافقة على دفع غرامات. ويخشى الكثيرون أن تستخدم الحكومة هذا الإجراء لتعقب المعارضين والناشطين في المنفى. ومما يؤكّد هذه المخاوف التقارير التي تفيد بتوقيف ما لا يقل عن 58 شخصاً لدى عودتهم وانتهامهم بالمشاركة في الاحتجاجات، أو نشر تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، أو التبرع لضحايا القمع في بيلاروس<sup>(23)</sup>.

32- وتلاحظ المقررة الخاصة، متابعاً لتقريرها الأخير المقدم إلى الجمعية العامة<sup>(24)</sup>، أن البيلاروسيين في المنفى يحتاجون إلى دعم إضافي في البلدان التي وجدوا فيها الأمان المؤقت، فيما يتعلق بجملة أمور منها تقنين وضعهم، وتجديد وثائق الهوية والسفر، ومواصلة أنشطتهم المهنية في الخارج. وتقدير الجهود التي تبذلها البلدان المضيفة، ومن بينها بولندا وليتوانيا، وتشجع على تبادل الممارسات الجيدة القائمة.

## باء - ضمانات المحاكمة العادلة والمحاكمات الغيابية

33- في 21 تموز/يوليه 2022، تم التوقيع على تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية تسمح بالمحاكمات الغيابية. وتضمنت التعديلات إنشاء إجراءات خاصة في القضايا الجنائية المتعلقة بالمتهمين الموجودين خارج بيلاروس. ومن المتوخى اتخاذ إجراءات خاصة فيما يخص 34 جريمة ضمن فئة تهديدات الأمن القومي والدفاع عن مصالح الدولة، بما فيها الجرائم نفسها التي يستهدفها إجراء سحب الجنسية.

(19) انظر <https://president.gov.by/bucket/assets/uploads/documents/konstituciya-na-27-dekabrya.pdf>

(20) انظر الرسالة BLR 9/2022 ويمكن الاطلاع على جميع الرسائل الواردة في هذا التقرير في:

<https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>

(21) انظر <https://president.gov.by/bucket/assets/uploads/documents/2023/25uk.pdf> (باللغة الروسية).

(22) A/HRC/52/68، الفقرة 54(أ).

(23) Voice of Belarus، "At least 58 arrested at border crossings when returning to Belarus"، 5 February 2023

(24) [A/77/195](https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/02/77195).

34- وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا تُجرى المحاكمات الغيابية إلا في ظروف استثنائية أو عندما يكون هناك تنازل صريح لا لبس فيه عن حق الشخص في الحضور. ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ لأن التعديلات التي أُدخلت على الإجراءات الجنائية تُضعف حق المدعى عليه في حضور المحاكمة والمشاركة فيها. وعلاوة على ذلك، تكرر المقررة الخاصة الإعراب عن قلقها بشأن استقلال السلطة القضائية، وإمكانية الحصول على محاكمة عادلة في بيلاروس، والادعاءات المتعلقة بالانتهاكات المتكررة لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة في القضايا الجنائية.

35- وبدأت أولى المحاكمات الغيابية في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022 في القضية الجنائية المرفوعة ضد منشئي حساب "Black Book of Belarus" على وسائل التواصل الاجتماعي والمسؤولين عن إدارته<sup>(25)</sup>. وطلبت إحدى المتهمات في القضية، فولها فيسوتسكايا، المشاركة عن بُعد في المحاكمة باستخدام تقنية التداول بالفيديو. وبالرغم من استخدام جلسات الاستماع عبر الإنترنت بصورة اعتيادية منذ عام 2020، رفضت المحكمة طلبها، مما يثير مخاوف بشأن عدم ضمان حقوقها بالكامل.

36- وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2022، حوكم أليكساندر أوبيكين، وألكسندرا جيراسيمينيا، الحائزة على الميدالية الأولمبية والناشطة في مجال حقوق الإنسان، غيابياً وحُكم على كل منهما بالسجن لمدة 12 عاماً بتهمة الدعوة إلى فرض عقوبات وإجراءات أخرى تهدف إلى الإضرار بالأمن القومي لبيلاروس. ووُصفت مؤسسة التضامن الرياضي البيلاروسية، التي شاركا في تأسيسها، بأنها متطرفة في بيلاروس.

37- وفي 17 كانون الثاني/يناير 2023، حوكم غيابياً اثنان من أبرز شخصيات المعارضة في المنفى، وهما سفياتلانا تسيخانوسكايا وبافيل لانوشكا، إلى جانب ثلاث شخصيات أخرى من المعارضة. وحُكم عليهما بالسجن لمدة 15 و18 عاماً على التوالي بمقتضى الحكم الصادر في 6 آذار/مارس 2023، بتهمة شملت التآمر للاستيلاء على السلطة، والخيانة العظمى، والتطرف<sup>(26)</sup>. وبدأت محاكمة فاليري تسيبكالو غيابياً في 1 آذار/مارس 2023.

38- وانطوت المحاكمات الغيابية على عدد من الانتهاكات للمعايير الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة. وأفادت التقارير بأن حق المتهمين في الاستعانة بمحام قد انتهك. ورفض المحامون الذين عينتهم الدولة الاتصال بموكليهم أثناء المحاكمة، وتركوا جميع طلبات الحصول على معلومات عن ملفات القضايا دون رد. ولا يتسق غياب التمثيل القانوني الفعال والهادف أثناء الإجراءات القضائية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

39- ويواجه الأفراد المحكوم عليهم غيابياً غرامات باهظة، ويواجهون خطر مصادرة ممتلكاتهم. ووفقاً لما ذكره رئيس لجنة التحقيق في بيلاروس، فإن أحد الأسباب الرئيسية لبدء المحاكمات الغيابية هو الحاجة إلى وضع أسس قانونية لمصادرة الممتلكات<sup>(27)</sup>. وفي 17 كانون الثاني/يناير 2023، دخل القانون رقم Z-240 حيز النفاذ، وهو يسمح بمصادرة الممتلكات بسبب ما يُسمى الأعمال غير الودية ضد بيلاروس.

(25) جمع هذا الحساب على وسائل التواصل الاجتماعي بيانات شخصية عن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون المتورطين في القمع العنيف للاحتجاجات السلمية في عام 2020.

(26) للاطلاع على تفاصيل عن التهم، انظر <https://spring96.org/be/news/110446> (باللغة البيلاروسية).

(27) انظر <https://sputnik.by/20220512/gora-soobschil-kto-iz-beglykh-politikov-mozhet-byt-privlechen-k-zaochnomu-sudu-1062639198.html> (باللغة الروسية).



## رابعاً - الحق في حرية الرأي والتعبير

### ألف - حرية الإعلام وسلامة الصحفيين

40- في أعقاب الانتخابات الرئاسية المطعون في صحتها في عام 2020، تدهورت ممارسة الصحافة الحرة والمستقلة والتعددية، وحق الصحفيين والمدونين في حرية التعبير في بيلاروس بشكل كبير<sup>(28)</sup>. وفي عام 2022، احتل البلد المرتبة 157 من أصل 161 بلداً في تقرير التعبير العالمي، الذي يستعرض حالة حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات في جميع أنحاء العالم<sup>(29)</sup>.

41- ومنذ أيار/مايو 2020، تعتبر السلطات العمل الصحفي المستقل مساوياً للتطرف. وأضيفت وسائل الإعلام المستقلة في بيلاروس إلى قائمة المنظمات المتطرفة أو التشكيلات المتطرفة، وتتولى وزارة الداخلية أو لجنة أمن الدولة تحديد التشكيلات المتطرفة خارج نطاق الإجراءات القضائية. وفي 28 شباط/فبراير 2023، أعلن أن الرابطة البيلاروسية للصحفيين تُعد تشكيلاً متطرفاً<sup>(30)</sup>، لتتضم بذلك إلى قائمة طويلة تتضمن وسائل الإعلام حسنة السمعة مثل Radio Svaboda و Novy Chas و Belsat و BelaPAN و Nasha Niva و Euroradio، وعشرات المنشورات الإقليمية، والمشاريع الصحفية المستقلة، مثل Malanka Media<sup>(31)</sup>. وتنتج بعض وسائل الإعلام المذكورة آنفاً بانتظام مواد عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس.

42- وبالإضافة إلى القضاء على جميع وسائل الإعلام المستقلة، ارتكبت مضايقات قضائية ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في إطار السياسات القمعية المتعمدة التي تنتهجها سلطات بيلاروس. ومنذ عام 2020، نفذت وكالات إنفاذ القانون في بيلاروس نحو 200 مدهامة للمكاتب الإعلامية والمنازل الخاصة للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، واعتقلت واحتجزت 625 مهنياً. وفي معظم الحالات، صودرت الهواتف والحواسيب لأغراض التحقيق، بما فيها ما يخص الأقارب (الآباء والأزواج والأطفال) الذين يعيشون في المنزل نفسه. وفي حين أن المعدات تُعاد عادة في غضون عام، فإن ذلك يعوق عمل الصحفيين والمبلغين عن المخالفات فعلياً في هذه الأثناء.

43- وحتى 31 آذار/مارس 2023، كان 32 صحفياً وإعلامياً يقضون أحكاماً بالسجن لمدد طويلة بسبب أدائهم لعملهم<sup>(32)</sup>. وتُعد بيلاروس من بين البلدان الخمسة الأولى على مستوى العالم التي تضم أكبر عدد من الصحفيين خلف القضبان، وتحتل المركز الرابع من حيث عدد الصحفيات السجينات<sup>(33)</sup>. ويشمل ذلك العديد من صحفيي قناة Belsat التلفزيونية، بمن فيهم كاتسيارينا أندرييفا. وفي 13 تموز/يوليه 2022، حُكم عليها بالسجن لمدة ثماني سنوات إضافية بتهم زائفة تتعلق بإفشاء أسرار الدولة.

(28) A/HRC/50/29، الفقرة 53.

(29) Article 19, *The Global Expression Report 2022* (حزيران/يونيه 2022).

(30) تعمل الرابطة البيلاروسية للصحفيين منذ عام 1995، وتضم أكثر من 1 300 من العاملين في مجال الإعلام. وحازت جائزة اليونسكو العالمية لحرية الصحافة في عام 2022.

(31) A/77/195، الفقرة 54.

(32) "Belarusian Association of Journalists, "Belarusian media workers behind bars: portraits"

(33) Reporters Without Borders, "Belarus". <https://rsf.org/en/country/belarus>، الرابط التالي.

وكانت أندرييفا تقضي بالفعل حكماً بالسجن لمدة عامين بسبب ما بثته من تقارير مباشرة عن احتجاجات عام 2020، وكان ينبغي إطلاق سراحها في 5 أيلول/سبتمبر 2022<sup>(34)</sup>.

44- وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حُكم على إيرينا زلوبينا، وأندريه أليكساندراو بالسجن لمدة 9 سنوات و14 سنة على التوالي. وبعد احتجازهما في 12 كانون الثاني/يناير 2021، اتُهما في البداية بارتكاب أفعال تُخل بالنظام العام إخلالاً جسيماً. ثم أُضيفت فيما بعد تهم الخيانة العظمى. وتداخلت قضاياهما مع قضايا رئيسة تحرير وكالة BelaPAN الإخبارية المستقلة، إيرينا ليوشينا، ومديرها السابق، دزميري نافازيلاو، اللذين حُكم عليهما بأثر رجعي فيما يتعلق بإنشاء تشكيل متطرف<sup>(35)</sup>.

45- وفي 8 شباط/فبراير 2023، حُكم على الصحفي وأحد أفراد الجالية البولندية في بيلاروس، أندريه بوكزوبوت، بالسجن ثماني سنوات بتهم ذات دوافع سياسية. وبحسب ما ورد، فإن الدافع وراء القضية الجنائية المرفوعة ضده هو مقال عن تفريق الاحتجاجات السلمية في بيلاروس في عام 2020 كتبه لجريدة Gazeta Wyborcza.

46- ويوضّح الحكم على رئيسة تحرير البوابة الإخبارية على الإنترنت، Tut.by<sup>(36)</sup>، مارينا زولوتوفا، ومديرتها العامة، ليودميلا تشيكيينا، بالسجن لمدة 12 عاماً في 17 آذار/مارس 2023 قسوة الأحكام الصادرة ضد العاملين في وسائل الإعلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الذين حوكموا في الغالب في إطار جلسات مغلقة. وألقي القبض على السيدة زولوتوفا والسيدة تشيكيينا في أيار/مايو 2021، وأودعتا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بتهم شملت التهرب الضريبي، والتحرّض على الكراهية، وتعريض الأمن القومي للبلد للخطر. وحوكم زملاؤهما فولها لويكا، وألينا تالكاتشوفا، وكاتسيارينا تكاشينكا غيابياً.

47- وتنتهي المقررة الخاصة على شجاعة العاملين المستقلين في وسائل الإعلام الذين يواصلون ضمان حق الناس في الحصول على المعلومات في بيلاروس وخارج حدودها رغم الظروف الصعبة، كما ثمنت قدرتهم على المجابهة. غير أنها تلاحظ أن نحو 400 صحفي غادروا بيلاروس على مدى السنوات الثلاث الماضية بسبب الاضطهاد. وتُعد قضية رئيسة تحرير جريدة Novy Chas، أكسانا كولب، مثالاً آخر على الملاحقة الجنائية والاحتجاز التعسفي لصحفية بيلاروسية بسبب أدائها لعملها.

48- وبالإضافة إلى قمع وسائل الإعلام المستقلة، قيّدت السلطات البيلاروسية الحيز الإعلامي في بيلاروس ليقصر على وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة. ويعمل العاملون في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في ظل قواعد رقابة صارمة، ويواجهون خطر الفصل أو التوبيخ إذا اعتُبرت طريقتهم في أداء عملهم غير مواتية لسياسات الحكومة<sup>(37)</sup>.

49- وعلاوة على ذلك، ففي عام 2022 تدرّجت مرتبة بيلاروس المنخفضة بالفعل في التصنيف السنوي العالمي للحرية على الإنترنت<sup>(38)</sup>. ويعمل مقدمو الخدمات في بيلاروس بموجب الالتزام بإيقاف

Committee to Protect Journalists, "Belarusian journalist Katsiaryna Andreyeva convicted of treason, sentenced to additional 8 years imprisonment", 13 July 2022. (34)

احتُجزت إيرينا ليوشينا، ودزميري نافازيلاو في 18 آب/أغسطس 2021، أي قبل إعلان لجنة أمن الدولة البيلاروسية أن وكالة BelaPAN تُعد "تشكياً متطرفاً" في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. (35)

كانت Tut.by أكبر وكالة إخبارية مستقلة في بيلاروس قبل عام 2020. وفي 14 حزيران/يونيه 2022، أيدت المحكمة العليا في بيلاروس قرار محكمة مينسك الاقتصادية بتصنيف Tut.by "كمنظمة متطرفة". (36)

Belarusian Association of Journalists and Reporters Without Borders, "Mass media in Belarus: annual review 2022" (2023). (37)

انظر <https://freedomhouse.org/country/belarus/freedom-net/2022>. (38)

المحتوى المتطرف، الذي يحظر فعلياً جميع وسائل الإعلام المستقلة التي تعمل بطرق تقليدية أو رقمية، ويؤدي إلى منع تداول المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي. ولتجاوز هذه القيود المفروضة على الحصول على المعلومات، يستخدم الأشخاص شبكة خاصة افتراضية للوصول إلى القنوات والمواقع على شبكة الإنترنت.

50- وصنّفت السلطات قرابة 300 قناة على منصة تيليجرام على أنها متطرفة في عام 2022. وتعمل وزارة الداخلية على تحديد مسؤولي هذه القنوات وأنشط المشتركين فيها، وترصد النشاط على شبكة الإنترنت<sup>(39)</sup>. ويواجه الأشخاص الذين يطلعون على معلومات من مصادر على شبكة الإنترنت توصف بأنها متطرفة، ويعيدون توزيع مواد من تلك المصادر خطر الملاحقة الجنائية والسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات.

## باء - الحرية الأكاديمية

### 1- مؤسسات التعليم العالي

51- درست المقررة الخاصة الحالة فيما يتعلق بالحرية الأكاديمية في بيلاروس، وركزت على حرية الرأي والتعبير، التي تُلزم بها بيلاروس قانوناً بصفتها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويستند التحليل إلى الحالات التي وُجه انتباه المقررة الخاصة إليها. ولتجنب المزيد من الانتقام والمخاطر على السلامة الشخصية، حُجبت أسماء العشرات من المحاضرين الجامعيين والأساتذة والمحللين وفقهاء القانون العام والمتقنين والمدونين المعارضين، المستهدفين فيما يبدو بهجوم ممنهج على الحرية الأكاديمية.

52- وتشمل الحرية الأكاديمية التدريس ومتابعة التعليم على جميع المستويات، وكذلك الدراسة والبحث في مؤسسات التعليم العالي، فضلاً عن العمل التحليلي والممارسات الأخرى التي تحفز عملية أوسع من التفكير والمناقشة داخل المجتمع. وفي سياق الحرية الأكاديمية، لدى أفراد المجتمع الأكاديمي، سواء بصورة فردية أو جماعية، الحرية في تحصيل المعارف والأفكار وتطويرها ونقلها عن طريق البحوث أو التعليم أو الدراسة أو المناقشة أو التوثيق أو الإنتاج أو الإبداع أو الكتابة<sup>(40)</sup>. وتوضح التوصية المتعلقة بوضع العاملين بالتدريس في التعليم العالي، التي اعتمدها اليونسكو في عام 1997، أنه ينبغي عدم تقييد الحرية الأكاديمية بالمذاهب أو الرقابة أو الإكراه. وعلاوة على ذلك، تمتد الحرية الأكاديمية لتشمل التعبير خارج المؤسسات الأكاديمية، وينبغي عدم معاقبة الأكاديميين من جانب مؤسساتهم لممارستهم حقهم في حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات، والمعتقد الديني، من بين أمور أخرى<sup>(41)</sup>.

53- وتلاحظ المقررة الخاصة أن الحالة في بيلاروس تتنافى مع المعايير المذكورة آنفاً. فقد قُيدت الحرية الأكاديمية تقييداً منهجياً لعدة عقود من خلال بيئة قانونية ومؤسسية تعتمد فيها الموافقة على مواضيع البحوث، وتعيين أساتذة الجامعات والمحاضرين وفصلهم، وإسناد منح بحوث الدكتوراه، والاطلاع على المنشورات الأكاديمية على الولاء السياسي.

54- وفرضت سلطات بيلاروس معظم القيود على الحرية الأكاديمية في مجالات العلوم الإنسانية والدراسات الاجتماعية، بما فيها التاريخ، والدراسات الثقافية، والأنثروبولوجيا، والفلسفة، واللغات الأجنبية،

(39) وزارة الداخلية، بيلاروس.

(40) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 13 (1999) بشأن الحق في التعليم (المادة 13).

(41) A/75/261، الفقرة 20.

وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، والعلاقات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فمنذ عام 2020 وُجّهت موجة جديدة من العقوبات التأديبية والجزاء الإدارية إلى الطلاب، والمعلمين، والباحثين، ورؤساء الجامعات بسبب إجراء بحوث حساسة سياسياً في تلك التخصصات. وتقيّد التقارير بأن سيطرة الدولة قد توسعت لتشمل المهنيين في العلوم الطبيعية، ومن بينها علوم الأحياء والفيزياء والطب.

55- وتؤدي الرقابة على الأكاديميين الذين يعتقدون آراء معارضة لآراء الحكومة وترهيبهم ونبذهم إلى إعاقة المفكرين المستقلين عن مواصلة أنشطتهم. ويتعرض الأكاديميون الذين يعبرون عن آراء تنتقد سياسات الحكومة للتمييز بصورة اعتيادية، ويُمنعون من التدريس وإجراء البحوث في الجامعات الحكومية في بيلاروس. ومنذ عام 2021، تعرضت مجموعة كبيرة منهم للمضايقة بصورة منهجية، ووصفوا غالباً بأنهم منطرون. واعتتم الطلاب والمحاضرون والباحثون والأساتذة الفرص المتاحة للدراسة أو العمل في الخارج؛ خوفاً من القمع، مما أدى إلى تقادم هجرة الأدمغة من البلد.

56- وتعرض أساتذة الجامعات لتحذيرات تأديبية وعقوبات إدارية بسبب التعبير عن المعارضة السياسية، أو انتقاد القمع العنيف للاحتجاجات، أو الدفاع عن حق الطلاب في حرية التجمع السلمي. وتعرض رؤساء الجامعات، الذين رفضوا فصل الموظفين أو طرد الطلاب انتقاماً منهم بسبب آرائهم وتعبيرهم عنها وأفعالهم السلمية، للتهديدات والمضايقات. وفُصل الأشخاص من وظائفهم، واستُبعدوا من الجامعات على دفعات استناداً إلى قوائم الأسماء التي أعدتها الخدمات الخاصة. ويُعد عدم تجديد عقد عمل إيلينا لافسكايا مع جامعة بيلاروس الحكومية مثلاً على هذا الانتقام.

57- وصدرت أحكام جنائية بتهم التطرف المزعومة في حق ممثلين بارزين للنبذة الفكرية البيلاروسية. ومن بين هؤلاء الفيلسوف الشهير أولانزيمير ماتسكيفيتش، الذي احتُجز في 4 آب/أغسطس 2021 بعد تفتيش منزله. وفي اليوم نفسه، احتُجزت زميلته تاتيانا فادالازسكايا، عالمة الاجتماع التي أسس معها المبادرة التعليمية لجامعة "Flying University" بعد حرمانه من الحق في التدريس في الجامعات الحكومية في عام 2011.

58- وُجّهت إليهما تهمة المشاركة النشطة في أعمال تُخل بالنظام العام إخلالاً جسيماً. وفي 7 حزيران/يونيه 2022، حُكم على السيدة فادالازسكايا بالسجن لمدة عامين ونصف في مرفق عقابي مفتوح (يُطلق عليه اسم khimiya). وفي 23 حزيران/يونيه 2022، حُكم على السيد ماتسكيفيتش، الذي اتهم بتهمتين إضافيتين، هما إنشاء تشكيل متطرف وإهانة الرئيس، بالسجن لمدة خمس سنوات. وتقيّد التقارير بأن السيد ماتسكيفيتش استُهدف بسبب آرائه وكتاباته التي تنتقد السلطات الحكومية. وفي شباط/فبراير 2023، أُودع المفكر البالغ من العمر 66 عاماً في الحبس الانفرادي، ونُقل فيما بعد إلى سجن يتبع نظاماً أكثر صرامة.

59- وكان الدور الخبيث الذي اضطلعت به لجنة أمن الدولة في تجريم المثقفين الناشطين سياسياً مصدر قلق بالغ طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 5 أيلول/سبتمبر 2022، حُكم على عالم اللغة والناقد الأدبي والعالم السياسي، أليكساندر فيادوتا، بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة التآمر للاستيلاء على السلطة. واحتُجز المتهمون الخمسة في القضية في نيسان/أبريل 2021. ودفع السيد فيادوتا ببراءته، مدعياً أن الخطة حرّض عليها ضابط في لجنة أمن الدولة اخترق المجموعة<sup>(42)</sup>.

60- ويُعد الحكم على فاليريا كوستيوغوفا وتاتيانا كوزينا مثلاً آخر على حملة القمع المستمرة للحرية الأكاديمية في بيلاروس. والسيدة كوستيوغوفا محللة سياسية مخضمة كانت تشغل منصب رئيسة مجموعة

(42) Viasna, "Philosopher Aliaksandr Fiaduta sentenced to 10 years in jail", 5 September 2022

الخبرات السياسية في المعهد البيلاروسي للدراسات الاستراتيجية. وهي محررة مجلة Nashe Mnenie، ورئيسة تحرير "حولية بيلاروس" التحليلية، التي أسسها أليكساندر فيادوتا. وشاركت السيدة كوزينا في تأسيس مدرسة المديرين الشباب في الإدارة العامة، التي عُهد إليها في العقد الثاني من هذا القرن بتقديم التدريب المهني لموظفي الخدمة المدنية في بيلاروس. وفي 17 آذار/مارس 2023، بعد قضاء السيدتين 21 شهراً رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، حُكم عليهما بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة التآمر للاستيلاء على السلطة، والمشاركة في تشكيل متطرف، والتحريض على الكراهية. ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء الأساس الذي تستند إليه هذه التهم، التي يبدو أن لها دوافع سياسية.

61- وأجبر الباحثون والمحللون البيلاروسيون المستقلون على العيش في المنفى، مما استتبع أيضاً الإبعاد القسري لمنظمات وشبكات المجتمع المدني التي أنشأوها في بيلاروس. فعلى سبيل المثال، أُجبر الباحثون في مركز التحول الأوروبي على الفرار من البلد أو سُجنوا بسبب الاضطهاد بدوافع سياسية على خلفية أدائهم لمهامهم المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، جُمِدَت الحسابات المصرفية للمركز. ومن بين الأعمال المهمة الأخرى التي قام بها المركز توثيق ظاهرة الحظر المفروض على المهن وتحليلها، والنظر في التغييرات التي أدخلت على التشريعات والممارسات المتعلقة بالتوظيف والفصل ووقف عقود العمل لأسباب سياسية في بعض المهن التي تتطلب مهارات عالية، بما فيها الأنشطة الأكاديمية.

## 2- التعليم الابتدائي والثانوي

62- تلقت المقررة الخاصة معلومات عن سياسة الدولة المتمثلة في تشكيل أيديولوجية الشباب؛ سعياً إلى تعزيز سيطرتها، والحث على الولاء لها من خلال التعليم الابتدائي والثانوي. وأدخل تغيير على برنامج التعليم ليشمل دروساً إلزامية عن الوطنية والأيديولوجية. وفي ضوء هذه الخلفية، تشير المقررة الخاصة إلى أن التعليم لا ينطوي على اكتساب المعرفة فحسب، بل يشمل أيضاً التطوير الحر للأفكار، التي لا غنى عنها لإعمال الحق في حرية الرأي، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن الحق في التعليم<sup>(43)</sup>.

63- وظلت السلطات في بيلاروس تصب اهتمامها على تشكيل "الرأي الصحيح الأوحّد" في نظام المدارس العامة منذ عقود. غير أن الحالة المتعلقة بحرية الرأي والتعبير في المدارس البيلاروسية تدهورت تدهوراً كبيراً في أعقاب أحداث عام 2020؛ إذ يُحْتَمَلُ للمعلمين وإدارات المدارس وموظفو مؤسسات الدولة على توجيه الأطفال إلى أنه ينبغي ألا يكون للقُصُر آراؤهم الخاصة، لا سيما في السياسة. وبسبب اعتناق الأطفال آراء تتناقض مع أيديولوجية الدولة، وتعبيرهم عنها علناً، يتعرضون بشكل متزايد للإهانات والتهديد بالطرده من المدرسة، بينما يُهدّد آباؤهم بالفصل من العمل أو التعليق التام لحقوقهم الوالدية لعدم وفائهم بالتزامهم بتربية أطفالهم وفق الدستور المعدّل<sup>(44)</sup>.

64- وفي عام 2022، أُجبر الأطفال مراراً وتكراراً على المشاركة في الفعاليات الوطنية لدعم الحكومة الحالية وسياساتها<sup>(45)</sup>. وعلاوة على ذلك، شهد التعليم الوطني تكثيفاً للتلقين العسكري، بما في ذلك إشراك الأطفال في الفعاليات ذات التوجه العسكري، وإنشاء عدد متزايد من المعسكرات الوطنية ذات الطابع العسكري للأطفال.

(43) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 13 (1999)، الفقرة 39.

(44) A/HRC/50/58، الفقرة 48.

(45) انظر على سبيل المثال: <https://www.belta.by/society/view/informatsionnye-uroki-ko-dnju-edinenija-> narodov-belarusi-i-rossii-projdu-t-v-shkolah-3-7-aprelja-557934-2023/ (باللغة الروسية).

65- وشاركت وكالات إنفاذ القانون مشاركة نشطة في نشر هذه الرسائل بإلقاء خطاب موجهة إلى التلاميذ والمعلمين بشأن مسؤوليات المواطنين في بيلاروس؛ بهدف تشكيل موقف سلبي تجاه الاحتجاجات السلمية، وغرس الخوف من العقاب الذي سيتعرض له القُصر إذا عبّروا عن آرائهم المستقلة.

66- وبالإضافة إلى ذلك، تلقت المقررة الخاصة معلومات عن تدهور الحالة فيما يتعلق بحق الأقليات اللغوية في التعليم، نتيجة لعدة أمور منها إغلاق المدارس التي تستخدم اللغات البيلاروسية والليتوانية والبولندية في التدريس، وإغلاق المدارس الخاصة، والحظر الفعلي للدراسة في المنزل تحت مسؤولية الوالدين.

## جيم- التحديات التي تواجه حرية الرأي والتعبير للأفراد

67- يمكن أن تكون المجاهرة برفض الهجوم المسلح الذي شنّه الاتحاد الروسي على أوكرانيا مخالفة إدارية أو جريمة في بيلاروس. وقد احتُجز ما لا يقل عن 1575 شخصاً بسبب أعمال مناهضة للحرب في جميع أنحاء البلد منذ 24 شباط/فبراير 2022<sup>(46)</sup>. وبدأت موجة الاعتقالات في الأسبوع الأخير من شباط/فبراير 2022، الذي تزامن مع الاستفتاء الدستوري. وألقي القبض على الأشخاص الذين تجمعوا للإعراب عن شواغلهم إزاء الحرب في أوكرانيا، وقمعت الشرطة التجمعات السلمية، بما فيها المجموعات الصغيرة التي تنظم مسيرات وعروضاً. وفي الفترة بين 27 و28 شباط/فبراير 2022، أُلقي القبض على ما لا يقل عن 100 شخص<sup>(47)</sup> لإظهارهم مشاعر مناهضة للحرب<sup>(48)</sup>.

68- وحوكم المدعى عليهم في معظم القضايا بتهم إدارية، من بينها أعمال الشغب البسيطة، أو الدعوة إلى أنشطة متطرفة أو دعمها، أو الفعاليات الجماهيرية غير المصرح بها، أو عصيان الشرطة. ويوضح التوقيف والاحتجاز المتكرران لفلوها بريسيكافا المضايقة التي تعرّض لها دعاة السلام. وفي عام 2022، حُكم عليها بثلاث جولات متتالية من الاحتجاز الإداري، لأسباب منها وضع شعار "لا للحرب" على سترتها.

69- وفي كثير من الأحيان، يواجه الأشخاص الذين لديهم سجل من التهم الإدارية تهديداً بالملاحقة الجنائية. وفي حالات أخرى، تتذرع السلطات بالمسؤولية الجنائية للأشخاص عن تدنيس المباني وإلحاق الضرر بالممتلكات أو التحريض على العداوة الوطنية. وحتى 31 آذار/مارس 2023، كان ما لا يقل عن 90 شخصاً رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، أو أدينوا بالفعل في قضايا جنائية تتعلق تحديداً بأنشطة مناهضة للحرب. وربما يكون العدد أكبر من ذلك، نظراً إلى صعوبة الحصول على معلومات عن الإجراءات الجنائية في بيلاروس.

70- وعلاوة على ذلك، فإن الأحكام القانونية المتعلقة بـ "تيسير التطرف"، ولا سيما المادة 361-4 من القانون الجنائي، تُستخدم على نطاق واسع لكبت حرية التعبير. ففي 23 كانون الأول/ديسمبر 2022، حُكم على المحلل العسكري، ياهور ليبيادوك، بالسجن لمدة خمس سنوات؛ بسبب مقابلة أجراها مع محطة Euroradio الإخبارية المستقلة بشأن الحرب في أوكرانيا ودور بيلاروس. وشملت التهم الرسمية الموجهة إليه تيسير التطرف بسبب تعامله مع محطة Euroradio الإخبارية، التي وُصفت في وقت سابق بأنها تشكيل متطرف.

(46) Viasna, "Shot in knees and jailed: what Belarusians risk for their anti-war stance", 24 January 2023

(47) انظر <https://spring96.org/en/news/110533>

(48) Viasna, "Crackdown on antiwar protests in Belarus cities and small towns", 9 April 2022

71- ومن الأمور التي يمكن اعتبارها جرائم أيضاً توزيع الصور الفوتوغرافية أو المعلومات التي تكشف عن مواقع المعدات العسكرية وتحركاتها على أراضي بيلاروس، بما في ذلك المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. وحكمت المحاكم البيلاروسية على نحو 20 شاباً بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين وسبع سنوات لمشاركتهم صوراً لهذه التحركات العسكرية على أراضي بيلاروس في منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي 14 تموز/يوليه 2022، حُكم على الصحفي البيلاروسي، يوري غانتساريفيتش، بالسجن لمدة عامين ونصف لإرساله صوراً لطائرة عسكرية في قاعدة جوية بيلاروسية إلى إذاعة Svaboda، الخدمة البيلاروسية لإذاعة أوروبا الحرة/إذاعة الحرية<sup>(49)</sup>.

72- وتنتهي المقررة الخاصة على شجاعة شعب بيلاروس وقدرته على الصمود، وتُذكر الحكومة بأن حرية الرأي حق غير قابل للتقييد يتمتع بحماية مطلقة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الآراء المتعلقة بالحرب أو السلم<sup>(50)</sup>. وتشمل حرية التعبير المظاهرات المناهضة للحرب، شأنها شأن أي خطاب آخر، وفقاً للضمانات المنصوص عليها في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(51)</sup>.

73- ويساور المقررة الخاصة القلق أيضاً إزاء التعديلات التشريعية الأخيرة، أي القانون رقم 256-Z، الذي ينص على الملاحقة الجنائية في حالة نشر معلومات كاذبة تشوه سمعة القوات المسلحة لبيلاروس. وتخشى أن يُستخدم هذا القانون لزيادة تقييد التمتع بحرية التعبير، والحق في التماس المعلومات في بيلاروس. وتُذكر المقررة الخاصة سلطات بيلاروس بأن ما يُسمى التضليل الإعلامي لا يمكن حظره بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ما لم يصل إلى حد الدعوة إلى الكراهية التي تُشكل تحريضاً على العداوة أو العنف أو التمييز. والقيود القانونية ليست العلاج الناجع للتضليل الإعلامي، بل تمكين التدفق الحر لمصادر المعلومات المتنوعة التي يمكن التحقق منها، بطرق منها وسائل الإعلام المستقلة والحرّة والتعددية، والإعلام الجدير بالثقة، والمناقشات المجتمعية المفتوحة، ومحو الأمية الإعلامية والرقمية<sup>(52)</sup>.

## خامساً - الحيز المدني

### ألف - اضطهاد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان

74- تشير المعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة إلى أن الاضطهاد الجنائي للمدافعين عن حقوق الإنسان مستمر في وقت تشدد فيه الحاجة إلى أعمال الرصد والتوعية والدعوة؛ لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في بيلاروس. وفي عام 2022، أعادت السلطات فرض المسؤولية الجنائية على الجمعيات غير المسجلة<sup>(53)</sup>، مع وضع أسس تقييدية للتسجيل، واتباع ممارسة تعسفية تتمثل في رفض التسجيل أو الأمر بالحل القسري للمنظمات غير المرغوب فيها.

75- وبدأت سياسة مستمرة للقضاء التام على جميع منظمات حقوق الإنسان المستقلة داخل بيلاروس في عام 2021. وبحلول نهاية شباط/فبراير 2023، وفي سياق الحملة العامة لقمع منظمات المجتمع

(49) انظر <https://spring96.org/ru/news/108372> (باللغة الروسية).

(50) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011).

(51) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19(3).

(52) A/77/288، الفقرة 38.

(53) بموجب المادة 1-193 من القانون الجنائي، يعاقب على تنظيم الأنشطة من خلال جمعيات غير مسجلة أو مشاركة في تلك الأنشطة بغرامة أو بالاعتقال لمدة تصل إلى ستة أشهر أو بالسجن لمدة تصل إلى سنتين.

المدني، تم حل نحو 797 جمعية عامة، تشمل منظمات حقوق الإنسان والمجموعات الإعلامية، ولم يبق أمام 432 جمعية أخرى، تحت الضغط، أي خيار آخر سوى وقف أنشطتها<sup>(54)</sup>. وفي ظل هذه الظروف الصعبة وغير المسبوقة، كان على منظمات حقوق الإنسان أن تعيد تشكيل عملها وشبكاتهما من الخارج. وبينما تعتمد تلك المنظمات على مساهمات المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ما زالوا يعملون في البلد، فإنها تخشى تزايد خطر الانتقام من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والمصادر التي يتواصل معها هؤلاء الضحايا، والمدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم.

76- ويساور المقررة الخاصة بالغ القلق إزاء الاضطهاد الجنائي لمركز فياسنا لحقوق الإنسان<sup>(55)</sup>، والحكم بالسجن لمدد طويلة على المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في المركز، بمن فيهم المسؤولون التنفيذيون<sup>(56)</sup>. ففي 3 آذار/مارس 2023، حُكِمَ على أليس بيلياتسكي، وفاليانتسين ستيفانوفيتش، وأولادزيمير لايكوفيتش بالسجن لمدة 10 و9 و7 سنوات على التوالي بتهمتي التهريب، وتمويل أعمال جماعية أُخِلت بالنظام العام. وحوكم دزمتري سالايو غيايباً، وحُكِمَ عليه بالسجن ثماني سنوات. ويساور المقررة الخاصة شديد القلق إزاء الأساس ذي الدوافع السياسية الذي تستند إليه هذه التهم.

77- وحالة المدافعات عن حقوق الإنسان المحتجزات مروّعة على وجه الخصوص. وتقيد التقارير بأن صحة ماريا رابكوفاً تعرّضت لضرر لا يمكن تداركه بسبب عدم حصولها على الرعاية الطبية المناسبة أثناء احتجازها<sup>(57)</sup>. ويبرز الاحتجاز التعسفي لناستا لويكا منذ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022 المخاطر التي ينطوي عليها العمل في مجال حقوق الإنسان في بيلاروس. فقد حُكِمَ على السيدة لويكا أولاً بالاحتجاز الإداري، وزُعم أنها تعرّضت للتعذيب وسوء المعاملة. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2022، نُقلت إلى الاحتجاز السابق للمحاكمة، ووُجهت إليها تهمة تنظيم أعمال جماعية تُخل بالنظام العام إخلالاً جسيمياً، والتحرّيش على... العداوة الاجتماعية<sup>(58)</sup>. وتشكر المقررة الخاصة الحكومة على ردها على رسالتها الكتابية<sup>(59)</sup>. غير أنها ترى أن التهم الجنائية الموجهة إلى السيدة لويكا، والمرتبطة بدوافع سياسية فيما يبدو، لا تتسق مع القانون الدولي والتعهدات الملزمة لبيلاروس في مجال حقوق الإنسان.

## باء - حل النقابات العمالية

78- شهد عام 2022 تدهوراً مقلماً للحق في حرية تكوين الجمعيات، والقمع الصارخ للأنشطة النقابية، والقضاء على النقابات العمالية المستقلة في بيلاروس بشكل منهجي<sup>(60)</sup>. ونظراً لاستمرار

(54) انظر <https://belhumanrights.house/en/news/lawtrend-situaciya-so-svobodoj-associacij-i-organizacijami-grazhdanskogo-obshestva-respubliki-belarus-obzor-za-fevral-2023-g-> (باللغة الروسية).

(55) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بلياتسكي وآخرون ضد بيلاروس (CCPR/C/90/D/1296/2004).

(56) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بينتشوك ضد بيلاروس (CCPR/C/112/D/2165/2012).

(57) انظر International Federation for Human Rights, "Belarus: Upcoming trial and deteriorating health condition while in detention of Marfa Rabkova", 6 April 2022.

(58) انظر Human Constanta, "What charges are brought against human rights activist Nasta Loika?", 24 February 2023.

(59) انظر الرسالة BLR 7/2022.

(60) ILO, *Application of International Labour Standards 2022: Report of the Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations* (2022), pp. 104–115.



بيلاروس في عدم مراعاة اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)<sup>(61)</sup>، فقد اتخذ الإجراء المنصوص عليه في المادة 33 من دستور منظمة العمل الدولية ضد بيلاروس<sup>(62)</sup>. ولم تُطبَّق تدابير الحل الأخير هذه إلا على دولة عضو واحدة في الماضي<sup>(63)</sup>.

79- وخلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022، فتّشت لجنة أمن الدولة مكاتب النقابات العمالية ومنازل زعمائها وموظفيها، وصادرت وثائق شخصية وأشياء أخرى. وألقت القبض على أكثر من 20 زعيماً وناشطاً واحتجزتهم، بمن فيهم ألكسندر ياروشوك، وسيارهي أنتوسيفيتش، وإيرينا بوت - غوسايم، وهينادز فيدينيتش، وفاسيلي بيريسنيف، وفاتسلاف أوريشكو.

80- ولم تُتَّح معلومات عن التحقيقات الأولية أو التهم الموجهة إليهم، نظراً إلى محدودية سُبل الاتصال، فضلاً عن بنود عدم الكشف التي يُجبر المحامون بشكل روتيني على التوقيع عليها. وبقيت جميع طلبات زيارات الرصد الرامية إلى التأكد من ظروف اعتقال واحتجاز الأشخاص المذكورين آنفاً ورفاههم دون رد.

81- وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أثارَت المقررة الخاصة القضية في رسالة وجهتها إلى الحكومة<sup>(64)</sup>، داعية إلى الإفراج الفوري عن جميع الأفراد المعتقلين أو المسجونين بسبب أنشطتهم النقابية أو عضويتهم أو انتماءاتهم، وتوفير الضمانات المتعلقة بلجوئهم إلى العدالة وسُبل الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان.

82- ولم تتلق المقررة الخاصة رداً على رسالتها، بل علمت بصُدور أحكام، في 26 كانون الأول/ديسمبر 2022، في حق ياروشوك بالسجن لمدة أربع سنوات، وكلٍ من السيد أنتوسيفيتش والسيدة بوت-غوسايم بالسجن لمدة سنتين وسنة ونصف، على التوالي، بتهمة الإخلال الجسيم بالنظام العام. وحُكِم على السيد ياروشوك أيضاً بتهمة الدعوة إلى اتخاذ تدابير تقييدية وإجراءات أخرى تهدف إلى الإضرار بالأمن القومي لبيلاروس. وفي 5 كانون الثاني/يناير 2023، حُكِم على كلٍ من السيد فيدينيتش والسيد بيريسنيف بالسجن لمدة تسع سنوات، بينما حُكِم على السيد أوريشكو بالسجن لمدة ثماني سنوات.

83- وفي 17 شباط/فبراير 2023، أصدرت إحدى محاكم بيلاروس أحكاماً بالسجن لمدد طويلة في حق 10 أعضاء في الحركة العمالية، التي أنشئت في عام 2020 وسط احتجاجات على مستوى البلد في أعقاب الانتخابات الرئاسية. ودفع جميع المتهمين ببراءتهم. وتعرب المقررة الخاصة عن بالغ قلقها إزاء الأساس الذي تستند إليه التهم، واستخدام التشريعات الجنائية كأداة لتضييق الخناق على ممارسة الأنشطة المشروعة.

84- ووصفت سلطات بيلاروس جميع النقابات العمالية المستقلة بأنها معادية للدولة. وعلاوة على ذلك، أمرت المحكمة العليا في بيلاروس، في الفترة بين 12 و18 تموز/يوليه 2022، بحل نقابة العمال

(61) انظر

[https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13101:0::NO::P13101\\_COMMENT\\_I.D:2271868](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13101:0::NO::P13101_COMMENT_I.D:2271868)

(62) ILO, "Options for measures under article 33 of the ILO Constitution, as well as other measures, to secure compliance by the Government of Belarus with the recommendations of the Commission of Inquiry in respect of Conventions Nos 87 and 98" (GB.347/INS/14)

(63) انظر <https://guide-supervision.ilo.org/defending/practice-on-the-use-of-article-33-of-the-ilo-constitution/#:~:text=The%20text%20of%20article%2033,the%20recommendations%20of%20a%20COI>

(64) انظر الرسالة BLR 6/2022.

المستقلة، ونقابة عمال صناعة أجهزة الإذاعة والإلكترونيات في بيلاروس، ونقابة العمال الحرة في بيلاروس، والنقابة الحرة لعمال المعادن، والتجمع البيلاوروسي لنقابات العمال الديمقراطية. وأعلن أنها منظمات متطرفة، وتم حظر جميع أنشطتها.

85- وبالإضافة إلى الاضطهاد الجنائي، فُصل غالبية قادة لجان الإضراب الذي نُظم في عام 2020 انتقاماً منهم لدورهم ومشاركتهم في الاحتجاجات السلمية، في حين تعرّض المئات من أعضاء النقابات العاديين لأشكال مختلفة من المضايقات والترهيب، بما في ذلك الضغط عليهم للاستقالة من النقابات، والاستجوابات، وتركيب أجهزة الفيديو والاستماع في مكاتب النقابات. وقد أدت هذه التدابير إلى ردع العديد من الموظفين عن المشاركة في الأنشطة العامة، والانخفاض المزعوم في عضوية النقابات العمالية المستقلة، وإجبار العشرات من أعضاء النقابات العمالية على العيش في المنفى. وتلاحظ المقررة الخاصة أن نطاق الانتهاكات التي ترتكبها سلطات بيلاروس ونمطها يشيران بقوة إلى أن القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع تهدف أساساً إلى قمع المعارضين لسياسات الحكومة.

### جيم - الحق في الدفاع واضطهاد المحامين

86- ما فتئت المقررة الخاصة تتلقى تقارير تتعلق بالاعتداءات على مهنة المحاماة، من بينها ترهيب المحامين المستقلين ومعاقتهم، مما يقوّض قدرتهم على مزاولة مهنتهم ويسفر عن آثار مدمرة على أعمال الحق في الدفاع والإجراءات القانونية الواجبة في بيلاروس<sup>(65)</sup>. فقد طُرد نحو 90 محامياً من النقابة، ومنعوا من مزاولة مهنتهم في بيلاروس منذ عام 2020<sup>(66)</sup>.

87- ولا يوافق سوى عدد قليل من المحامين على مباشرة القضايا المتعلقة بالشخصيات السياسية، والعمال في وسائل الإعلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني. وعلى الرغم من شجاعة هؤلاء المحامين الذين يباشرون تلك القضايا وتفانيهم المهني، فإنهم يصحبون عُرضة للمضايقة الممنهجة في شكل عقوبات إدارية أو منع من مزاولة المهنة، ويواجهون في نهاية المطاف خطر الاضطهاد الإداري أو الجنائي أو الإجبار على العيش في المنفى. ويؤثر ذلك سلباً على حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الحصول على مشورة وتمثيل قانونيين فعالين، وما يترتب على ذلك من انتهاك لحقهم في محاكمة عادلة واللجوء إلى العدالة.

88- ويوضح الاضطهاد الجنائي لألكسندر دانيلفيتش بسبب مزاولته المشروعة لمهامه المهنية نية الحكومة في تطهير مهنة جميع المحامين المستقلين. فقد بدأ الانتقام المتزايد من دانيلفيتش بفصله من جامعة بيلاروس الحكومية، حيث كان يزاول مهنة التدريس على مدى 20 عاماً، والتعرّض لعقوبات تأديبية فرضها عليه مجلس نقابة المحامين في مدينة مينسك. ثم اعتُقل تعسفاً فيما بعد في 20 أيار/مايو 2022، ووُضع رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وأتهم دانيلفيتش بدعم فرض العقوبات وتيسير التطرف بسبب تقديمه المساعدة القانونية للرياضيين وممثلي لجان الإضراب<sup>(67)</sup>، ويواجه بسبب تلك التهم عقوبة السجن لمدة تصل إلى 12 عاماً في حالة إدانته<sup>(68)</sup>.

(65) Center for Constitutionalism and Human Rights and others, *The Crisis of the Legal Profession in Belarus: How to Return the Right to Defense* (2023).

(66) المرجع نفسه.

(67) انظر <https://www.defenders.by/chtone-tak-s-prigovorom-danilevich> (باللغة الروسية).

(68) انظر <https://www.defenders.by/tpost/1obn8hn811-alexander-danilevich-is-declared-politic>.

89- وفي 2 شباط/فبراير 2023، حُكم على فيتال براهينيتس بالسجن لمدة ثماني سنوات بتهمة التحريض على العداوة، والدعوة إلى ارتكاب أفعال تهدد الأمن القومي، وإنشاء تشكيل متطرف أو المشاركة فيه، والإخلال الجسيم بالنظام العام<sup>(69)</sup>. وكان قد دافع عن قضية أليس بيبلياتسكي، الشريك في الفوز بجائزة نوبل للسلام لعام 2022.

90- وفي 22 آذار/مارس 2023، حُكم على أرتسيوم سيامياناو، المحامي النيلا روسي الذي دافع عن المدوّن المسجون إيهار لوسيك، والمدافع عن حقوق الإنسان الذي يعمل لدى مركز فياسنا لحقوق الإنسان فالياننسين ستيفانوفيتش، بالاحتجاز الإداري لمدة 15 يوماً. وقبل ذلك بيوم، احتُجز في مينسك كلٌّ من السيد سيامياناو وعدة محامين بيلاروسيين آخرين دافعوا عن صحفيين وسياسيين معارضين في بيلاروس لأسباب غير واضحة<sup>(70)</sup>.

91- ولا تزال معظم المحاكمات في القضايا ذات الدوافع السياسية تُجرى في إطار جلسات مغلقة، دون السماح للمراقبين الخارجيين بحضورها، مما يثير مخاوف بشأن شفافية العملية القضائية. ويُجبر المحامون والممثلون القانونيون للمتهمين وغيرهم ممن يحضرون المحاكمات على التزام الصمت بسبب اتفاقات عدم الكشف عن المعلومات، إذ يواجهون تهديداً بالملاحقة الجنائية إذا كشفوا عن أي معلومات عن تلك المحاكمات. وحتى في المحاكمات العلنية، أفادت التقارير بأن المراقبين المستقلين يُستبعدون من حضور جلسات الاستماع، مما يثير مخاوف بشأن الانتهاكات الإجرائية.

## سادساً - الشواغل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان

### ألف - عقوبة الإعدام والحق في الحياة

92- لم تصدّق بيلاروس بعد على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ولا تزال البلد الوحيد في أوروبا الذي يطبّق عقوبة الإعدام وينفّذها بانتظام. وفي شباط/فبراير 2023، تلقت المقررة الخاصة معلومات عن إعدام فيكتار سكروندزيك، الذي نُفذ في 16 تموز/يوليه 2022.

93- وفيما يتعلق بإنفاذ عقوبة الإعدام، انتهكت بيلاروس جميع التدابير المؤقتة للجنة المعنية بحقوق الإنسان، بما يتنافى مع التزامها بضمان الحق في الحياة والتعاون بحسن نية لتحقيق هذا الهدف. ومنذ عام 2010، أُعدم 15 شخصاً بينما كانت قضاياهم قيد النظر<sup>(71)</sup>. وفي بيلاروس، تُفرض عقوبة الإعدام في ظروف تثير ادعاءات بالتعذيب، وانتهاكات للحق في المحاكمة وفق الأصول، والمحاكمة العادلة<sup>(72)</sup>.

94- وفي 28 أيلول/سبتمبر 2021، أثار الرئيس مسألة إلغاء عقوبة الإعدام، خلال اجتماع موسع للجنة الدستورية، متصوّراً - حسبما أوردت التقارير - أنه من الممكن إجراء استفتاء حول هذه المسألة. بيد أن سلطات بيلاروس لم تطرح المسألة للمناقشة العامة في الفترة التي سبقت الإصلاح الدستوري الأخير،

(69) انظر <https://prisoners.spring96.org/en/person/vital-brahinec>.

(70) انظر <https://www.defenders.by/news/tpost/0j9p1hd411-stali-izvestni-imena-zaderzhannih-20-mar> (باللغة الروسية).

(71) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "Belarus: UN Human Rights Committee condemns execution"، بيان صحفي، 11 آذار/مارس 2022.

(72) انظر <https://www.osce.org/files/f/documents/d/7/535686.pdf> (باللغة الروسية).

بما يتنافى مع التزام الحكومة - بموجب الاستعراض الدوري الشامل - بالمشاركة في حوار وطني بشأن وقف اختياري لعقوبة الإعدام أو إلغائها.

95- ويُبقي دستور بيلاروس المعدّل على عقوبة الإعدام كعقوبة استثنائية على الجرائم البالغة الخطورة. غير أن بيلاروس وسّعت نطاق عقوبة الإعدام<sup>(73)</sup> في 18 أيار/مايو 2022 لتشمل التخطيط لأعمال إرهابية ومحاولة تنفيذها. وقد مرر البرلمان القانون على عجل، وأقره مجلس الجمهورية بعد خمسة أيام، مما أثار شواغل بشأن كل من محتواه الذي لا يتوافق مع معايير حقوق الإنسان، وافتقاره إلى الشفافية والتشاور أثناء العملية التشريعية.

96- وفي هذا الصدد، وجّه العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة رسالة إلى الحكومة، لتوجيه انتباهها إلى تعهداتها الملزمة في مجال حقوق الإنسان بموجب المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(74)</sup>، والتوضيحات الإضافية التي قدمتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 6(1982) وتعليقها العام رقم 36(2018) الذي حل محل التعليق العام الأول، والضمانات التي تكفل حماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

97- وفي حين لم يقدّم أي مبرر واضح لتلك التعديلات<sup>(75)</sup>، تلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن التعديلات أعمّدت في سياق لا يبدو فيه أن بيلاروس تهدف للإرهاب الدولي<sup>(76)</sup>. وهذا أمر مثير للقلق بوجه خاص، بالنظر إلى أن تشريعات بيلاروس تقدم تعريفاً غامضاً وفضفاضاً للإرهاب، بما يتعارض مع مبدأ الشرعية - وهو أحد المبادئ الدولية لحقوق الإنسان - الذي يستلزم أن تكون التشريعات الجنائية دقيقة بما فيه الكفاية. ويجسد هذا المبدأ الاعتراف بأن القوانين الغامضة و/أو الفضفاضة للغاية قابلة للتطبيق التعسفي وإساءة الاستعمال. غير أن سلطات بيلاروس ما فتئت تصف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمعارضين بأنهم إرهابيون.

98- وفي 9 آذار/مارس 2023، تم التوقيع على تعديلات إضافية على القانون الجنائي لبيلاروس لتصبح قانوناً (القانون رقم Z-256) يفرض عقوبة الإعدام على المسؤولين والعسكريين في حالة الخيانة العظمى، وهي جريمة كان يُعاقب عليها في السابق بالسجن. ويساور المقررة الخاصة القلق بوجه خاص إزاء النطاق الواسع للتصرفات التي قد تندرج تحت مفهوم الخيانة العظمى، والأثر المخيف الذي يمكن أن يخلقه هذا التشريع على حرية الرأي، والتعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والمشاركة السياسية. وفي هذا الصدد، تتكرّر المقررة الخاصة الحكومة بأن الجرائم التي لا ضحايا لها، والأنشطة ذات الطابع السياسي، وبعض الجرائم المعينة - من بين جرائم أخرى - بما في ذلك الخيانة أو التجسس أو غيرها من الأفعال الغامضة التعريف والمصنّفة على أنها جرائم ضد الدولة، لا تستوفي الحد الأدنى المطلوب لأشد الجرائم خطورة<sup>(77)</sup>.

(73) نصت المادة 67-2 من القانون الجنائي في السابق على أنه "لا تُفرض عقوبة الإعدام بسبب التحضير للجريمة والشروع في ارتكابها".

(74) انظر الرسالة BLR 3/2022.

(75) أشار مجلس النواب في الجمعية الوطنية، في تعليقه عقب اعتماد التعديلات، إلى أن الغرض من تلك التعديلات ردع العناصر المخزّية، فضلاً عن إظهار كفاح الدولة الحازم ضد الأنشطة الإرهابية. انظر <https://t.me/s/housegovby> (باللغة الروسية).

(76) تُعد بيلاروس من بين البلدان التي لم تتأثر بالإرهاب، وفقاً لمعهد الاقتصاد والسلام. انظر: Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism (March 2022).

(77) E/CN.4/2001/9، الفقرة 83.

## باء - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

99- تشعر المقررة الخاصة بالجزع إزاء التقارير التي تفيد باستمرار استخدام التعذيب وسوء المعاملة ضد المحتجزين، بما في ذلك أثناء الاحتجاز الإداري والاحتياطي، وإزاء العدد الكبير من الحالات الجديدة التي وثقتها منظمات حقوق الإنسان. ولا علم للمقررة الخاصة بفتح أي تحقيق موثوق في هذه الحوادث. بل على العكس من ذلك، فقد رُفضت الشكاوى التي قدمها الضحايا بشأن سوء المعاملة والتعذيب على أيدي قوات الأمن<sup>(78)</sup>، وواجه العديد من هؤلاء الضحايا تهديدات وأعمالاً انتقامية. وتدعو المقررة الخاصة بيلاروس مرة أخرى بأشد العبارات إلى التحقيق، دون تأخير، في جميع حالات التعذيب وسوء المعاملة المزعومة من خلال الإنفاذ المستقل للقانون، والتحقيق القضائي، وتدعوها كذلك إلى تقديم معلومات مفصلة عن النتائج.

100- وفي حين تشتهر السجون البيلاروسية بظروفها السيئة، تواصل منظمات المجتمع المدني توثيق التمييز المنهجي المتمثل في وضع الأشخاص المحتجزين لأسباب سياسية في ظروف أكثر قسوة من تلك التي يوضع فيها عامة السجناء. ويبدو أن لهذه الممارسة التعسفية طابعاً منهجياً.

101- وتنتج عن ظروف الاحتجاز القاسية، التي وصفها أولئك الذين قضوا عقوباتهم في السجن، آثار سلبية على الصحة البدنية والعقلية للمحتجزين لا يمكن تداركها. وعلاوة على ذلك، يُحرم المحتجزون لأسباب سياسية من الخضوع للفحوص الطبية والحصول على العلاج الطبي في الوقت المناسب. ويُعد العلاج الطارئ لماريا كاليسنيكوفاً مثلاً رمزياً، لكنه ليس حالة منفردة<sup>(79)</sup>. وعلى وجه الخصوص، تفيد التقارير بأن هؤلاء المحتجزين يُحرمون من زيارات الأخصائيين الطبيين، حتى بعد تقديم أدلة إلى المحكمة على أنهم بحاجة إلى فحص طبي للأمراض المزمنة، أو فحوصات أمراض النساء، أو وصفات طب العيون. وتفيد التقارير أيضاً بإتاحة زيارة الموظفين الطبيين المستقلين بصورة غير كافية؛ لمنع توثيق ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، مما يؤدي إلى فقدان الأدلة المهمة.

102- وتفيد التقارير بأن الاحتجاز في الحبس الانفرادي، والحرمان من المراسلات المكتوبة والاطلاع على الأخبار أو أي معلومات خارجية أخرى يُستخدمان كشكل واسع النطاق من أشكال الضغط النفسي على المحتجزين بسبب ممارستهم حرية الرأي. وتُقيّد السلطات على وجه التحديد الزيارات الخارجية للأشخاص المحتجزين بتهم ذات دوافع سياسية. ويمتد الحظر المفروض على هذه الزيارات ليشمل العائلات، التي تُحرم بانتظام من تلك الزيارات على أساس المخالفات الموجبة لإجراءات تأديبية. وتشعر المقررة الخاصة بالجزع إزاء التقارير العديدة التي تفيد بمحاولات الانتحار أثناء الاحتجاز كمؤشر على ارتكاب التعذيب وسوء المعاملة.

103- وفي بيلاروس، تُمنع منظمات حقوق الإنسان المستقلة من الوصول إلى مرافق السجون لرصد ظروف الاحتجاز. ولم تصدّق الدولة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي ينص على إنشاء آليات دولية ووطنية لمنع التعذيب في الأماكن التي تُسلب فيها حرية الأشخاص. وتفتقر لجان المراقبة العامة، المنشأة تحت إشراف وزارة العدل، إلى الفعالية فيما يتعلق بمنع إساءة المعاملة من جانب سلطات السجون<sup>(80)</sup>.

(78) A/HRC/52/68، الفقرة 54(ج). قدّم الضحايا آلاف الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة إلى لجنة التحقيق في بيلاروس في عام 2020، لكن الشكاوى رُفضت لاحقاً.

(79) انظر الرسالة BLR 8/2022.

(80) CAT/C/BLR/CO/5، الفقرتان 33 و34.

ويؤدي عدم وجود ضمانات كافية لمنع التعذيب، وعدم محاسبة نظام العدالة للجناء، ولا سيما عدم وجود هيئات رقابة مستقلة أو تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة، إلى إدامة الإفلات من العقاب.

104- ومع إطلاق سراح عدد متزايد من المحتجزين بعد قضاء عقوباتهم لمشاركتهم في الاحتجاجات السلمية في عام 2020، تلقت المقررة الخاصة تقارير عديدة تفيد بأنهم تعرضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء احتجازهم. ومن ثم، فإنهم بحاجة إلى دعم فيما يتعلق بإعادة تأهيلهم والحصول على العلاج الطبي، بما في ذلك خارج بيلاروس.

## جيم - الاستخدام المفرط للقوة والحرمان التعسفي من الحياة

105- يوضح استخدام القوة المميتة في سياق الاحتجاجات السلمية في عام 2020 وما أعقبها الاستخدام المفرط للقوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وهو أمر لم يكن ضرورياً تماماً لحماية الأرواح أو منع وقوع إصابة خطيرة ناجمة عن تهديد وشيك. ووثق فريق الفحص التابع للمفوضية ممارسات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، إلى جانب التقاعس عن حماية الأرواح أثناء الاحتجاز<sup>(81)</sup>. وتعرب المقررة الخاصة عن استيائها من عدم إجراء تحقيق سريع ونزيه وفعال في الوفيات الأربع المرتبطة بالقمع العنيف للاحتجاجات في عام 2020<sup>(82)</sup>. وعلاوة على ذلك، أشار التقرير إلى أن العدد الحقيقي للقتلى الذين سقطوا خلال الاحتجاجات ربما كان أكبر من العدد الذي أُبلغ عنه سابقاً<sup>(83)</sup>.

106- وعلى المنوال ذاته، تقاعست السلطات عن فتح تحقيق جنائي في ظروف وفاة فيتولد أشوروك أثناء الاحتجاز. وبدلاً من تقديم الجناة المحتملين إلى العدالة، فتحت لجنة التحقيق قضية جنائية ضد شقيقه ومجموعة من الأشخاص الذين حضروا محاكمة السيد أشوروك الأخيرة، في 18 كانون الثاني/يناير 2021. وفي هذا السياق، تدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى تمكين أفراد أسرة السيد أشوروك الأقربين من الاطلاع، دون عائق، على المعلومات الواردة في ملف القضية، وفقاً لتعريف ضحايا الجرائم الوارد في إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجراء والتعسف في استعمال السلطة.

107- وتدعو المقررة الخاصة المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجهود الرامية إلى جمع المعلومات المتعلقة بالقضايا التي تشكل انتهاكاً للحق في الحياة وحفظ تلك المعلومات، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى؛ بغية تيسير الإجراءات القانونية بموجب الولاية القضائية العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بأخطر الجرائم المزعومة المتمثلة في التعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري، والترحيل. وتثني على الجهود التي تبذلها نظم العدالة الوطنية والدولية للفصل في هذه القضايا، وفقاً لحق الضحايا وأسره في المساءلة، وللمنع وقوع المزيد من الانتهاكات، وتشجع تلك الجهود.

## سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

108- تخلص المقررة الخاصة إلى أن الحالة العامة لحقوق الإنسان في بيلاروس استمرت في التدهور خلال الفترة قيد النظر، بسبب إدخال تعديلات أخرى على التشريعات المحلية المقيدة أصلاً لحقوق الإنسان، بما يتنافى مع التزامات بيلاروس في مجال حقوق الإنسان؛ والسياسات الرامية إلى تقويض الحيز المدني في البلد؛ وتزايد أعداد الأشخاص المحكوم عليهم بتهم ذات دوافع سياسية.

(81) A/HRC/52/68.

(82) المرجع نفسه، الفقرة 12.

(83) المرجع نفسه، الفقرة 14.

وقد أدت هذه البيئة التي يسودها الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والخوف إلى فرار المعارضين السياسيين، ونشطاء المجتمع المدني، والمثقفين، والعديد من الناس العاديين إلى المنفى.

109- وتحيط المقررة الخاصة علماً بدراسة مفوضية حقوق الإنسان للحالة في بيلاروس، الواردة في التقرير<sup>(84)</sup> المقدم في 22 آذار/مارس 2023 إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين، عملاً بقرار المجلس 26/49، وهي توافق على التوصيات الواردة في ذلك التقرير. والمقررة الخاصة على استعداد للتعاون مع فريق الفحص التابع للمفوضية في ممارسة المهام الموكلة إليه.

110- وتشجع المقررة الخاصة المجتمع الدولي على مواصلة دعم عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمشاركة في أنشطة الدعوة الموجهة إلى سلطات بيلاروس؛ لتعزيز الحلول القائمة على حقوق الإنسان لأكثر القضايا إلحاحاً من بين القضايا المذكورة في هذا التقرير. وإذ تسلم المقررة الخاصة بالدور الحاسم الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما في بيئة معادية لحقوق الإنسان، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى دعم عملهم الحيوي بالتشاور مع المجتمع المدني نفسه واستناداً إلى الاحتياجات التي يحددها. وتشجع المجتمع الدولي على العمل مع جميع منظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي سُحب الاعتراف القانوني بها في بيلاروس.

111- وهي توصي كذلك حكومة بيلاروس بما يلي:

(أ) إلغاء الانسحاب من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والانضمام إليه من جديد دون تأخير؛

(ب) اعتماد وقف اختياري لعقوبة الإعدام دون تأخير، والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛

(ج) وضع حد لسياسة القمع المنهجي لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وأحكام قرار الجمعية العامة 181/68 بشأن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان؛

(د) ضمان الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات بموجب القانون وفي الممارسة العملية، وضمان اتساق أي قيود على تلك الحقوق مع القانون الدولي؛

(هـ) إلغاء جميع القرارات المتعلقة بحل وسائل الإعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومواءمة التشريعات التي تنظم تسجيل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(و) الإفراج عن جميع السجناء المحكوم عليهم لأسباب سياسية، بدءاً بالإفراج الفوري عن الأشخاص الذين تتعرض صحتهم وحياتهم للخطر؛

(ز) السماح بوصول المراقبين المستقلين، دون عوائق، إلى جميع أماكن الاحتجاز؛

(84) المرجع نفسه.

(ح) ضمان الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ولا سيما من خلال ضمان استعانة جميع المتهمين بمحام من اختيارهم دون عوائق، وافترض براءتهم إلى أن يثبت خلاف ذلك بقرار من محكمة مستقلة؛

(ط) المبادرة فوراً إلى وضع حد لأعمال الضغط والترهيب والاضطهاد وغيرها من أشكال الانتقام من المحامين، واتخاذ تدابير فعالة لحمايتهم من انتهاكات حقوق الإنسان، وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين؛

(ي) ضمان أن تتولى هيئة مستقلة ونزيهة إجراء تحقيق سريع وشفاف وفعال بشأن جميع حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، وإعداد التقارير المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، ومقاضاة الموظفين العموميين، بمن فيهم الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون، الذين تثبت مسؤوليتهم عن إصدار أو تنفيذ مثل هذه الأوامر غير القانونية، ومحاسبتهم؛

(ك) اتخاذ تدابير فعالة لضمان الإدارة الذاتية لمؤسسات التعليم العالي، وال نقابات العمالية، وغيرها من الرابطات المهنية؛

(ل) مراجعة مواد وبنود الدستور التي قد تؤثر سلباً على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما يكفل ألا تؤدي تعديلات القانون الأساسي لبيلاروس إلى التراجع عن منظور مراعاة حقوق الإنسان، وبما يضمن حقوق المواطنين في عدم التعرض لتعسف الدولة؛

(م) إعادة قبول جميع الموظفين والطلاب في الوظائف والمؤسسات التعليمية العامة التي فصلوا منها تعسفاً لأسباب سياسية، والسماح لمؤسسات البحوث المستقلة ومنظمات التعليم غير العامة، بما فيها تلك التي تستخدم لغات الأقليات، بالعمل بحرية في بيلاروس؛

(ن) إرساء سبل العمل الكامل وغير الانتقائي مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التواصل البناء مع ولاية المقررة الخاصة ومنح المكلفة بالولاية إمكانية دخول بيلاروس؛

(س) اتخاذ تدابير شاملة لوقف القمع والتخويف وعكس اتجاه النفي الجماعي للبيلاروسيين من بلدهم.

112- وتقدم المقررة الخاصة التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي:

(أ) مواصلة مطالبة بيلاروس بالامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان؛ وبمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها الحكومة؛ وبضمان التنفيذ الكامل لجميع التوصيات التي قدمتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التوصيات الواردة في تقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛

(ب) دعم عمل آليات المساءلة بهدف ضمان العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس؛

(ج) دعم الأفراد الذين أُجبروا على العيش في المنفى ومنظمات المجتمع المدني التي اضطرت إلى الانتقال خارج بيلاروس؛ ومواصلة توسيع نطاق الدعم المقدم للعمل الحيوي الذي يضطلع به الصحفيون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان؛ وتشجيع الدول الأعضاء على تبادل أفضل الممارسات والتعلم منها لدعم الطلاب والمعلمين والباحثين البيلاروسيين الذين فروا من بيلاروس خوفاً من المزيد من القمع.